الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/50/400
6 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البندان ٩٧ و٩٨ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

رسالة مؤرخة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أبلغكم طيه البلاغ الصحفي الصادر عقب الاجتماع الثاني لبلدان المنطقة الساحلية - الصحراوية، المعقود في الجزائر العاصمة في ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذا البلاغ بوصفه وثيقة للجمعية العامة تحت البندين ٩٧ و٩٨، من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) رمضان العمامرة
السفير،
الممثل الدائم

* A/50/150.

95-27092 021095 021095

مرفق

البلاغ الصحفي الصادر عقب الاجتماع الثاني لوزراء خارجية بلدان المنطقة الساحلية - الصحراوية المعقود في الجزائر في ٢٣ و٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٥

١ - بدعوة من حكومة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، انعقد بالجزائر العاصمة يومي ٢٣ و٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ الاجتماع الثاني لوزراء خارجية بلدان المنطقة الساحلية - الصحراوية.

٢ - واستقبل فخامة رئيس الدولة السيد ليامين زروال وزراء الخارجية أثناء إقامتهم بالعاصمة الجزائرية، وكرر لهم الإعراب عن تمسك الجزائر بدعم السلم والأمن والاستقرار في المنطقة الساحلية - الصحراوية وبتعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون بين بلدان المنطقة.

٣ - ورحب الوزراء بعقد هذا الاجتماع الثاني لبلدان المنطقة الساحلية - الصحراوية الذي سمح بتوثيق روابط التقارب والتآخي وحسن الجوار وبتعميق الحوار والتشاور فيما بين بلدان المنطقة. كما أكدوا على الأهمية التي يولونها لإقامة وتعزيز علاقات قائمة على الثقة بين البلدان الشقيقة والمتجاورة ولتدعيم التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان وشعوب هذا المجال الساحلي - الصحراوي الذي كان منذ آلاف السنين ولا يزال مهد حضارات ومكان مبادلات متعددة الأشكال.

٤ - واستقبل الوزراء بارتياح رد الفعل الإيجابي الذي أثارته مبادرتهم الوحدوية المشتركة والنوايا التي أبدتها بلدان أخرى من المنطقة لضم جهودها إلى مساعي التشاور والتحاور التي تبذلها بلدان هذه المجموعة وذلك وفقا لاستنتاجات وتوصيات اجتماع الجزائر العاصمة المنعقد في ٢٢ و٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ واجتماع باماكو المنعقد في ٢٢ و٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤.

٥ - قام الوزراء ببيان نتائج الأعمال المنجزة منذ الاجتماع الأول للجزائر العاصمة وأجروا تقييما شاملا للوضع السائد في بلدان المنطقة الساحلية - الصحراوية بمجموعها. ودرسوا المشاكل التي تعرقل الأمن والاستقرار في المنطقة وتتضارب مع تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان الساحلية - الصحراوية.

وفي هذا الشأن تناولوا بالدرس بصفة خاصة:

(أ) التبادل والتعاون في الميدان الاقتصادي؛

(ب) مسألة اللاجئين والمشردين؛

(ج) الجوانب المتعلقة بالوضع الأمني في المنطقة؛

(د) وضع آلية لمتابعة القرارات.

٦ - وأجرى الوزراء تشاورا وتبادلا للآراء متعمقين حول المشاكل التي تهم المنطقة وحول وسائل مجابهتها في إطار العمل الجماعي. وفي هذا الشأن، أعادوا تأكيد تمسكهم الثابت بالمبادئ التي حكمت منذ وقت طويل العلاقات بين بلدانهم وشعوبهم، وهي مبادئ قائمة على الانتماء إلى قِيم حضارية مشتركة، وعلى حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية وعلى عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

٧ - وأعرب الوزراء مجددا عن إيمانهم العميق بأن الحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة لا غنى عنه لتعزيز تنمية وازدهار المبادلات بين بلدان المنطقة.

٨ - ولاحظ الوزراء بارتياح تطور الوضع في شمال مالي وحَيُّوا الجهود التي يبذلها الأخوة الماليون لتطبيق ميثاق باماكو الوطني بغية التوصل إلى إقرار السلم نهائيا في شمال مالي.

٩ - وإذ رحب الوزراء بلقاء طمبكتو الذي تم بين حكومة مالي والشركاء في تنمية شمال مالي في ١٦ و١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ وجددوا مناشدة المجتمع الدولي بمجموعه أن يؤيد الدعم المادي والمالي الضروري لإعمال جميع الأحكام الواردة في الميثاق الوطني لباماكو ولدعم عملية السلم التي انطلقت في هذا البلد.

١٠ - وفي هذا السياق حيا الوزراء توقيع اتفاقات إعادة التوطين الهادفة إلى تسهيل عودة السكان الماليين المهجرين إلى بلدهم الأصلي عودة مُنتظمة وطوعية وحيوا الدور الإيجابي للوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مساهمتها في إعادة السكان المشردين وإعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي، ودعوا إلى تقديم المزيد من المساعدات الدولية لصالح هؤلاء السكان.

١١ - وبخصوص الوضع السائد في شمال النيجر، رحب الوزراء بالتوقيع في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ على اتفاق يقيم سلما نهائيا بين حكومة جمهورية النيجر ومنظمة المقاومة المسلحة. واستقبل الوزراء بارتياح عميق عزم النيجيريين كافتهم على تطبيق كل الأهداف التي نص عليها اتفاق السلم وهم يشجعونهم على متابعة التعاون مع أعضاء اللجنة الخاصة للسلام بغرض توطيد عملية السلم التي شُرع فيها.

١٢ - وأحاط الوزراء علما بالدعوة إلى عقد المائدة المستديرة للمُمولين في "نيامي" في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بشأن البرامج التي من شأنها إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الرعوية من النيجر. وحث الوزراء لهذا الغرض المجتمع الدولي على المساهمة الفاعلة وعلى القيام، بهذه المناسبة، بتقديم الدعم المادي والمالي المرجو بشكل يسمح للنيجر بتعزيز وحدته الوطنية وسلامته الإقليمية في إطار مساعي التنمية المتسقة.

١٣ - وحيا الوزراء جهود الحكومة التشادية في بحثها عن السلم والاستقرار، وفقا لقرارات للمؤتمر الوطني ذات الصلة ذي السيادة، وناشد جميع البلدان أن تسعى للمصالحة الوطنية بين الأشقاء التشاديين.

١٤ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء مواصلة الحظر المفروض على الشعب العربي في الجماهيرية العربية الليبية رغم المبادرات الإيجابية التي قام بها هذا البلد ورغم العواقب السلبية لهذا الحظر على المنطقة. كما أكدوا مجددا تمسكهم بالقرارات ذات الصلة بمنظمة الوحدة الافريقية وبمنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز مع الإلحاح على ضرورة رفع هذا الحظر، مما سيسمح للجماهيرية العربية الليبية أن تتفرغ بدورها لتنمية المنطقة.

١٥ - وقام الوزراء بتقييم الأحوال العامة للأمن في المنطقة وأكدوا مجددا عزم حكوماتهم على تدعيم التنسيق والتعاون بهدف مجابهة المشاكل والتحديات التي تواجه بلدانهم، وعلى تهيئة الظروف الملائمة للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

ولهذا الغرض أكد الوزراء على ضرورة تنسيق العمل ضد تفشي التطرف الذي يستغل القِيم السامية والمقدسة لشعوبنا، وضد انتشار الأسلحة والاتجار بالمخدرات في المنطقة. كما شددوا على ضرورة التطبيق العاجل للتدابير التي اعتمدت بشأن أمن المنطقة أثناء اجتماع باماكو بتاريخ ٢٢ و٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤.

١٦ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء الوضع الاقتصادي الصعب لبلدانهم التي لا تزال تعاني من آثار بيئة اقتصادية غير ملائمة تتميز في جملة أمور بالتردي المستمر لشروط التبادل وعبء الدين الخارجي، إلى جانب تخفيض قيمة النقد الذي فرضته برامج التكيف الهيكلي والذي تفاقم بسبب ما أحدثته الاتفاقات والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من آثار سلبية في بلدانهم.

١٧ - وفي هذا الإطار أعرب الوزراء عن عزمهم على تدعيم العلاقات الاقتصادية بين بلدانهم بغية فتح آفاق جديدة للتعاون في المنطقة والقيام، على هذا النحو، بتنشيط التعاون بين بلدان الجنوب. وأعادوا تأكيد التزامهم بالعمل دون هوادة على تنمية التبادل وذلك، مثلا، عن طريق تعزيز تنظيم المعارض ومضاعفة اللقاءات الاقتصادية والثقافية. وكرروا الإعراب عن عزمهم على إكمال الطريق العابر للصحراء الكبرى والخط الحديدي لمنطقة الساحل اللذين يمثلان محورين هامين للمواصلات بوسعهما المساهمة في تكثيف التبادل فيما بين البلدان الافريقية.

١٨ - وحيا الوزراء من جهة أخرى اعتماد الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان الشديدة التأثر من الجفاف و/أو من التصحر وخاصة في افريقيا. واتفقوا على تنسيق وتوحيد جهودهم بالتعاون مع اللجنة الدولية الدائمة لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومع المنظمة المشتركة لمكافحة الجراد والطيور وذلك لمقاومة التصحر والجراد اللذين يضران بشكل كبير باقتصاد بلدانهم.

١٩ - ولهذا الغرض قرر الوزراء عقد اجتماعين للخبراء يخصصان لمسائل مكافحة التصحر وجائحة الجراد ولدراسة السبل والوسائل التي من شأنها أن تعزز المبادلات التجارية، والتعاون في مجال الصحة والتبادل الثقافي والنقل والاتصالات، وبشأن المشاكل المتعلقة بالمشردين واللاجئين.

وسيعقد هذان الاجتماعان، على التوالي، في موريتانيا والنيجر قبل انعقاد قمة رؤساء دول بلدان المنطقة الساحلية - الصحراوية.

٢٠ - كما أحاط الوزراء علما بالتقدم المحرز في وضع مشروع اتفاق للتعاون بين اتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. ودعوا هاتين الهيئتين إلى المبادرة بوضع الصيغة النهائية للاتفاق للتعجيل باندماج المنطقة وفقا لمعاهدة "أبوجا".

٢١ - وأكد الوزراء مجددا عزمهم المشترك على إعطاء علاقاتهم بُعدا يكون في مستوى تطلعات شعوبهم والوحدة الأخوية التي تجمعهم. وفي هذا السياق أشاروا إلى اهتمامهم بتكثيف جهود التنسيق في مواقفهم في المحافل والمنظمات الدولية.

٢٢ - وأعرب الوزراء فضلا عن ذلك عن تأكدهم من أن إقامة تعاون وثيق ومتعدد الأوجه بين بلدان المنطقة، إنما هو عمل نابع عن إيمان صادق قائم على وحدة ومصير مصالح بلدان المنطقة، وينم عن رغبتها في بناء مستقبل مشترك.

٢٣ - واتفق الوزراء أثناء أعمالهم على تكثيف مشاوراتهم من أجل إقامة آلية تسخَّر لضمان متابعة التطبيق الفعلي للقرارات الصادرة عن اجتماعات بلدان المنطقة الساحلية - الصحراوية. كما نظروا في طلبات الانضمام التي قدمتها بعض البلدان أملا في أن تشارك في الاجتماعات المقبلة في بلدان المنطقة الساحلية - الصحراوية.

ولهذا الغرض كلفت الجزائر بتقديم وثيقة في القمة القادمة تتعلق بوضع الإطار المؤسسي للانضمام ومعاييره. ومن المنتظر عقد هذه القمة قبل آذار/مارس ١٩٩٦. وقد سجل الوزراء طلب الجماهيرية العربية الليبية لاستضافة هذه القمة.

٢٤ - وأعرب الوزراء عن امتنانهم الصادق لشعب وحكومة الجزائر على حفاوة الاستقبال وحسن الوفادة الأخوية التي خُصوا بها مع الوفود المرافقة لهم طوال فترة إقامتهم بالجزائر العاصمة.

- - - - -